

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

⊕⊕⊕⊕⊕⊕ | ⊕⊕⊕⊕⊕⊕
⊕⊕⊕⊕⊕⊕ | ⊕⊕⊕⊕⊕⊕



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

الثلاثاء 5 ذو الحجة 1443 هـ (5 يوليوز 2022)

مجلس المستشارين

جواب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

السؤال المحوري:

"واقع التعليم وخطة الإصلاح"

باسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة، الوزراء والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الدستور لاسيما الفصل 100 منه والقاضي بمواكبة قضايا السياسة العامة، يسعدني أن أحضر اليوم بمجلسكم الموقر لتقديم أجوبة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأود بالمناسبة أن أعبركم عن شكري البالغ على اختياركم لموضوع "واقع التعليم وخطة الإصلاح" في هذه الجلسة الشهرية. وهو الموضوع الذي يكتسي مكانة هامة داخل مضامين البرنامج الحكومي الحالي وبعدا استراتيجيا ضمن ورش "الدولة الاجتماعية" الذي باشرت الحكومة تنزيله.

فكما هو معلوم يشكل الحق في التعليم جوهر الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور المغربي لسنة 2011، حيث أن أحكام الفصل 31 أكدت صراحة على "ضرورة تعبئة كل الوسائل المتاحة، من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة"، في حين أكدت مضامين الفصل 32 على أن "الدولة والأسرة تلتزمان بضمان حق الطفل في الاستفادة من التعليم الأساسي".

ولا يخفى عليكم حرص جلالته الملك محمد السادس نصره الله، على ألا يخلف بلدنا مواعده مع الإصلاح الجوهرى لهذا القطاع المصيري، وعلى ضرورة تعبئة الجهود بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب. وهو ما أكدته الخطاب الملكي لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية لسنة 2017، حين أكد جلالته حفظه الله على أن: "المغاربة اليوم يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة

فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والاجتماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين" (انتهى خطاب جلالة الملك).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت جائحة كوفيد-19 فرصة لتجديد النداء إلى تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، أي الدولة التي تضع المواطن في صلب انشغالاتها وتتبنى سياسات أكثر طموحا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يتطلب منا اليوم الشروع في إجراء مجموعة من التحولات الكبرى بغية ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لمغرب ما-بعد-كوفيد، لإعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها مختلف التدخلات الحكومية وتعزيز حكمتها، وفي مقدمتها منح المواطن مكانة مركزية وتعزيز مهام التخطيط الاستراتيجي وفق رؤية بعيدة المدى.

فقد تعزز خلال الآونة الأخيرة، بمختلف تحدياتها الصحية والجيو-استراتيجية، الوعي العميق بأن إصلاح منظومة التربية والتكوين أضحى أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التماسك والعدالة والسلم الاجتماعيين. وهو هدف ينبغي أن يحفزنا جميعا على التحلي بإرادة حقيقية لتغيير السلوكيات التديرية ووضع إطار عمل واضح وطموح.

حيث لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بمنظومته التعليمية بما يسمح بضمان جودة وفعالية العرض المدرسي، والولوج العادل لمختلف فئات المجتمع إلى المرفق التعليمي، فضلا عن التطوير التربوي والبيداغوجي للتلاميذ ونجاعة العرض التكويني واستدامة الموارد المالية الضرورية للمنظومة على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، جعلت الحكومة من تنمية الرأسمال البشري أحد دعائم ترسيخ الدولة الاجتماعية، عبر الإلتزام بإنجاح مدرسة تكافؤ الفرص وتعزيز الاهتمام بالثقافة والرياضة، كمدخلين أساسيين لتمكين كل المواطنين من حقهم الدستوري في التعليم الجيد وتمكينهم من

الارتقاء الفردي والاجتماعي. إذ وضع البرنامج الحكومي تصورا متكاملًا لضمان تكافؤ فرص التعليم من خلال ستة مداخل أساسية، ويتعلق الأمر ب:

- أولاً: تعميم التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة؛
- ثانياً: تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية وخصوصاً في مجالات القراءة والكتابة والحساب والبرمجة؛
- ثالثاً: تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية؛
- رابعاً: رد الاعتبار لمهنة التدريس؛
- خامساً: تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي؛
- سادساً: التكوين المهني والمستمر.

إن هذه المداخل الأساسية هي التي ستمكننا من تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي سبق أن عبر عن طموحه في إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية، ووضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي في أفق 2035، من خلال تمكين هذه الأخيرة من الآليات اللازمة لتلقي المهارات الأساسية وضمان الاندماج الاجتماعي للمتمدرسين، ودعم نجاحهم الأكاديمي والمهني.

فمن الضروري اليوم، تجاوز الأزمة المتعددة الأبعاد التي يعانيها النظام التربوي الوطني، والمتمثلة في استرجاع ثقة المغاربة إزاء المؤسسات التربوية وهيئتها التعليمية، وإعادة بناء دورها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي والتأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها عالم اليوم. وكذا من أجل الانسجام مع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء 2015 – 2030، ومضامين القانون الإطار رقم 51.17 والرامية إلى جعل المتعلم متشبثاً بروح الانتماء للوطن ومعتزاً برموزه، ومتشبعاً بقيم المواطنة ومتحملاً بروح المبادرة، للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والمشاركة الفاعلة في الأوراش التنموية للبلاد، بما يحقق تقدم المجتمع والإسهام في تطوره.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا حريصون داخل الحكومة على إنجاح هذا الإصلاح الشامل والدامج لمنظومة التربية والتكوين. كما ندرك أيضا أن ربح تحدي التعليم الجيد والمنصف يستدعي تدبيرا محكما لهذا التغيير ينبني على تامين المكتسبات ويستلهم أسسه من التجارب الناجحة كما يأخذ العبر من الإخفاقات. ونحن على قناعة راسخة بأن الواقع الحالي للتعليم ببلادنا، رغم المكتسبات على مستوى توسعة العرض المدرسي والدعم الاجتماعي، مازال دون انتظارات صاحب الجلالة نصره الله ودون انتظارات فئات عريضة من الشعب المغربي.

ففيما يخص التعليم الأولي مثلا، فرغم التقدم الملموس في تعميم التعليم الأولي في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، فما زال هناك نقص على مستوى القاعات المجهزة والأطر المؤهلة لتوفير ظروف تلائم الحاجات الحركية والوجدانية واللغوية والذهنية للأطفال في سن الرابعة وخصوصا في المجال القروي. وفي المرحلة الابتدائية، فإن قرابة 300,000 تلميذ يغادرون المدرسة كل سنة، كما أن 30 بالمائة من التلاميذ هم من أبانوا على الكفايات المستهدفة في نهاية الابتدائي، وتنخفض هذه النسبة إلى 10 بالمائة بالإعدادي مما يطرح أسئلة استفهام كبيرة على جودة التعلّمات.

بالإضافة إلى ضعف التحصيل المسجل عند غالبية التلاميذ، فقد سلط تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و2020 الضوء على حرمان 29 بالمائة من التلاميذ بالوسط القروي و 13 بالمائة من الوسط الحضري من متابعة الدروس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

إن التذكير بكل هاته التحديات والإختلالات التي لازالت قائمة في واقع منظومتنا التعليمية، لا يجب النظر إليها كتشخيص لواقع المدرسة الذي نعلمه جيدا، بل على العكس من ذلك فهو يعتبر في نظرنا وقفة ضرورية وموضوعية، وخطوة أساسية لمعاينة مواطن القوة والضعف في هذه المنظومة. وهو ما سيؤهلنا لاستشراف المستقبل عبر تقديم حلول ملموسة قابلة للقياس في إطار

عمل حكومي مسؤول وشفاف يروم الرفع من وثيرة المنجزات ومواجهة العراقيل التربوية والتكوينية والسوسيو اقتصادية والتدبيرية التي لطالما كانت تحول دون توفير فرص منصفة للتعلم لجميع التلاميذ.

وعلى هذا الأساس، فقد اشتغلت الحكومة منذ بداية ولايتها على بلورة خارطة طريق طموحة بتشاور موسع مع كل الفرقاء المعنيين لتحقيق طفرة على مستوى التعليمات من خلال إعادة النظر في المثلث البيداغوجي: التلميذ والأستاذ والمدرسة. فضلا عن إطلاق مجموعة من الأوراش الإصلاحية من أجل الإستجابة للحاجيات الأنية للتلاميذ والأطر التربوية والإدارية.

ووعيا من الحكومة بضرورة التمكن من تحقيق إصلاح عميق تمتلكه وتدافع عنه كل الأطراف المعنية بنجاح المدرسة، فقد تبنت الحكومة مقاربة تشاركية تستحضر تصورات ورغبات وآمال كل الأطياف بما فيها التلاميذ والآباء والأساتذة والهيئة الإدارية، بالإضافة إلى الأطراف ذات الصلة بالحق في التعليم وجودة التعليمات على المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية.

لذلك، فإن المشاورات الوطنية لتجويد المدرسة العمومية تمثل في نظرنا أسلوبا شفافا وفعالاً في العمل الجماعي، نسعى من خلالها إلى توسيع دائرة المساهمة في البناء المشترك والمتواصل لهذا الإصلاح، وضمان انخراط كافة مكونات المجتمع في صياغة وتنفيذ خارطة الطريق 2022-2026 التي تعتبر جوهر هذه المشاورات الوطنية.

حيث يرغب التلاميذ في أن تشكل المدرسة فضاء تتكامل فيه عملية التعلم مع مستلزمات اكتساب المعارف والترفيه بتوفير المكتبات وقاعات للمطالعة ومساح وملاعب رياضية وغيرها. في حين عبر الأساتذة عن ضرورة أن تشكل المدرسة فضاء للحوار والتعبير لأن الأطفال باتوا يرفضون الملل ويطلبون من الأستاذ الابتكار والإبداع. كما عبر الآباء عن أملهم في استرجاع المدرسة لدورها الأساسي، واستعادة الثقة بين الأستاذ والتلميذ وإعادة الثقة بين المدرسة العمومية والمجتمع.

وأخذا بعين الاعتبار كل هاته التطلعات المعبر عنها من قبل أطراف الحقل التعليمي ببلادنا، سنشتغل بكل عزيمة وإصرار على ضمان التقائيتها مع المحاور الكبرى للورش الإصلاحية الذي سيقود عملنا في هذا الإطار، والرامي إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول سنة 2026:

- خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، فكل سنة، يغادر أزيد من 300,000 طفل وشاب مقاعد الدراسة؛
- تجويد المكتسبات والتعلمات في المدرسة من خلال زيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى 70%. بدل المعدل الحالي الذي لا يتجاوز 30%؛
- توفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس من خلال مضاعفة المستفيدين من الأنشطة المندمجة، إذ لا تتجاوز النسبة المسجلة حاليا للمستفيدين 25 %، من الأطفال المتمردين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تنزيلنا محكما للأهداف الاستراتيجية المشار إليها آنفا، يستدعي منا تفصيل مضامينها وفق إجراءات عملية وواضحة وقابلة للتنفيذ، حتى تتمكن الهيئات الحكومية المعنية من ضمان تنزيلها الجيد على أرض الواقع.

ففيما يخص التدابير المتعلقة "بمحور التلميذ"، الذي لطالما اعتبرناه عصب المدرسة العمومية وهدفها الأول والأخير، فإن هذا الورش الإصلاحية الجديد يسعى إلى تمكين التلاميذ من التعلمت الأساسية وضمن مواصلتهم واستكمالهم لتعليمهم الإلزامي. ولتحقيق ذلك تستهدف خارطة الطريق تعميم التعليم الأولي في أفق 2028 وضمن جودته لتهيئ المتعلمين لمرحلة التعليم الابتدائي، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة في السنة، لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 إلى 6 سنوات، من خلال تبني استراتيجية مجالية فعالة مواكبة ببرامج تحسيسية موسعة للأسر

خاصة في المناطق الغير مشمولة بهذا النمط التعليمي (خصوصا بالوسط القروي)، فضلا عن تمكين المربين والمربين في هذا المستوى الدراسي من تكوين متين وجيد، ووضع آليات للتدبير المفوض مع الشركاء الجمعويين وتعزيز قدراتهم ووضع آليات للتقييم.

ولتحسين نمط تتبع ومواكبة وضعيات التلاميذ وضمان تحصيلهم للتعليمات الأساسية، سنعمل على تحديد "أهداف التعليمات" وتقويمها من خلال إعداد أطر مرجعية لكل مستوى دراسي وإطلاع الفاعلين بوضوح على الكفايات المحصلة نهاية كل سنة، مع وضع نظام يحدد التعثرات ويقترح مقاربات مندمجة داخل الفصول الدراسية وأخرى تكميلية خارج زمن التمدرس بإشراك متخصصين (أخصائيين في تقويم النطق ومساعدات اجتماعيات وغيرهم).

وبغية تمكين كل تلميذ من تحقيق اختياراته ستحرص خارطة الطريق الجديدة على إيجاد مسارات متنوعة وبديلة منذ المستوى الإعدادي، تضمن اندماجهم في المسارات المهنية في الثانوي التأهيلي، من خلال تعزيز مواكبة التلاميذ من طرف مستشاري التوجيه منذ نهاية المستوى الابتدائي ووضع نموذج للكشف المبكر والاستباقي عن احتمالات الفشل الدراسي أو الانقطاع للتمكن من التدخل في الوقت المناسب.

في حين فإن تلبية الحاجيات الأساسية وتوفير شروط جيدة للتمدرس والنجاح، يستلزم الرفع من آليات الدعم الاجتماعي بالمدارس، سواء من خلال تحسين جودة آليات الدعم الاجتماعي أو عبر ضمان ملاءمة ونجاعة الخدمات المقدمة لفائدة التلاميذ لا سيما فيما يتعلق بالنقل المدرسي والمطاعم والأقسام الداخلية والمدارس الجماعية. ولضمان استدامة الإصلاح سنعزز ذلك باعتماد نموذج ناجح للحكامة ولتمويل مع تحديد واضح لتدخلات مختلف الفاعلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن عملية التعلم في عمقها الانساني تناقل جيلي للمعرفة، ما يجعل الموارد البشرية عمودها الأساسي، لذلك فإن الحكومة تتوخى من خلال ثاني محاور الخطة الجديدة للإصلاح تهييء الأساتذة للمساهمة في تحقيق النجاح للتلاميذ في مساراتهم التربوية والتعليمية، عبر ضمان تكوين أساسي

ومستمر ذو جودة للارتقاء المهني للأساتذة بدعم من هيئة التفتيش، مع تحسين جودة الإجازة في التربية والرفع من الكفايات والقدرات وجعلها الطريق والخيار الأفضل لمن يرغب في ممارسة مهنة التدريس، مزودة بخطة للتكوين المستمر لفائدة الأساتذة والارتقاء بمسارهم المهني؛

بالإضافة إلى تعزيز نظام الوحدات التطبيقية في التكوين الأساسي والمستمر من خلال تعميم المراقبة التطبيقية داخل القسم، ولأجل ذلك سيتم إحداث مركز للتمييز لضمان جودة منظومة تكوين الأساتذة، مع اعتماد مقاربة "المحفظة البيداغوجية" كآلية رئيسية للتقييم المهني للأساتذة. وبغية الرفع من جاذبية المهنة، سيتم العمل على تحقيق وضعية مريحة للأساتذة وخلق مناخ عمل جيد داخل المؤسسات التعليمية واثمين مجهودات الأطر التربوية وتقدير التزامهم تجاه المتعلمات والمتعلمين، وتعزيز التعاون لبناء "نظام أساسي جديد للمدرسين والجسم التربوي"، في إطار الحوار الاجتماعي وخلق التناغم والملاءمة بين جميع الوضعيات المهنية وفتح آفاق جديدة واعدة للارتقاء الوظيفي. وهو المعطى الذي سيمكننا من تحسين الوضعيات المادية للأساتذة مع ربطها بجودة مسارهم المهني ومسؤولياتهم ومدى التزامهم تجاه التلاميذ، فضلا عن توسيع أدوار المفتشين لتشمل مهام التأطير والمصاحبة ومراقبة الجودة، بالإضافة إلى دورهم الأصلي والمتمثل في التقييم. وفي هذا السياق، واعتبارا لما يكتسبه هذا المكون من أهمية واستعجالية، باشرت الحكومة إجراء العديد من التدابير لرد الاعتبار لمهنة التدريس، لا سيما من خلال التوقيع على اتفاقية- إطار خاصة بتنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025 ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، حيث رصدت لها غلاف مالي يصل إلى 4 ملايين درهم على مدى خمس سنوات، وذلك قصد إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التكوين الأساسي لطلبة سلك الإجازة في التعليم وجعله مسارا للتمييز ورافعة لتعليم ذي جودة، عبر وضع نظام للتكوين لمدة 5 سنوات يشمل 3 سنوات في سلك الإجازة في التربية CLE، وسنة واحدة للتأهيل بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين CRMEF وسنة أخرى للتدريب الميداني في المؤسسات التعليمية، مع ما يتطلبه ذلك من تحسين جودة التكوين وتطوير الجانب البيداغوجي بالمدارس العليا للأساتذة وإحداث مسالك جديدة وحديثة ذات جودة.

فضلا عن الرفع من جاذبية المسالك لاستقطاب الطلبة المتميزين وتخصيص تعويضات لفائدة الطلبة المسجلين مقابل القيام بأنشطة تربوية لفائدة المؤسسات التعليمية، وتوسيع عروض الاستقبال وفتح مسلك الإجازة في التربية للطلبة الحاصلين على البكالوريا، أو باك+1، أو باك+2 ابتداء من السنة المقبلة.

وستمكن هذه الإتفاقية خلال الخمس سنوات المقبلة من الرفع من عدد الأساتذة المسجلين في مسالك الإجازة للتعليم الابتدائي والثانوي بأكثر من 5 مرات، ليصل عدد الطلبة المسجلين في أفق الموسم التكويني 2026-2027 إلى أكثر من 50.000 طالب عوض 9.000 طالب حاليا، في أفق انخراط 80% من الأساتذة الجدد بالسلك الابتدائي والثانوي في هذا السلك التكويني الجديد.

كما أنه لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثرهم على المتعلمات والمتعلمين سيتم تجديد المقررات والمقاربات البيداغوجية وتقوية استعمال الأدوات الرقمية، عبر تمكين هيئة التدريس من الدلائل البيداغوجية والعتاد الديداكتيكي لتحقيق ممارسات تربوية ناجعة، بما يضمن اكتساب التعلّيمات الأساسية وإثراء الموارد البيداغوجية.

من جهة أخرى، ويهدف توفير مؤسسات حديثة وعصرية ينشطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة، تتوخى خارطة الطريق في أفق سنة 2027 أعمال جملة من الرفعات الأساسية، تروم تدعيم استقلالية المؤسسات وتمكينها من تديبر فعال، مع ما يتطلبه ذلك من الرفع المنتج لميزانية الاستثمار، وتشجيع تفويض الخدمات التي لا تدخل في صميم المهمة التربوية وتحسين الشروط اللوجيستية داخل المؤسسات التعليمية ومراقبتها.

ولضمان حوار مستمر مع الأسر، سيتم الاشتغال على تكوين فريق تربوي ملتحم مع مدير المؤسسة، تناط به مهمة القيادة التربوية وإرساء حوار تربوي دائم مع الأساتذة والأسر لأجل تتبع ناجع لوضعية كل تلميذ، مع خلق مناخ آمن داخل المؤسسة.

وحتى تضطلع المدرسة بمهامها كفضاء مفعم بالحياة والمتعة خارج الزمن المدرسي، تستهدف الخطة الإصلاحية الجديدة تنويع الأنشطة التربوية للتلاميذ: من حراسة ودعم مدرسي ورياضة، إضافة إلى القراءة واللغات والمسرح والموسيقى، وسواها من الأنشطة، من خلال تعبئة مختلف

الفاعلين المعنيين في البيئة المحيطة بالمدرسة، والتشجيع على التطوع التربوي لضمان جودة الخدمات المقدمة، وهو ما سينعش تطوير ممارسة الأنشطة التربوية غير التعليمية أثناء الزمن المدرسي وخارجه، مع مصاحبة المؤسسات بهدف الحصول على علامة الجودة بهذا الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالموازاة مع مختلف الأبعاد التي تضمنتها خارطة الطريق والتي استعرضت أهم مضامينها أمام مجلسكم الموقر، فقد بذلت الحكومة الحالية العديد من المجهودات لاستباق تنزيل هذا التصور الإصلاحي الطموح، استجابة لمختلف القضايا الملحة لمنظومتنا التعليمية وخدمة للمصالح العليا للتلميذ والأستاذ والمؤسسة التربوية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تزويد المنظومة التربوية بالوسائل اللازمة لتحقيق هذه التحولات، فقد عرف المجهود الميزانياتي انتقالا ملحوظا، إذ تقدر الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية 2022، ب 62 مليار و451 مليون درهم تتوزع على حوالي 56 مليار درهم مخصصة للتسيير وأزيد من 11 مليار درهم موجهة للاستثمار. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6 في المائة في الميزانية المرصودة للقطاع، مقارنة بالسنة المالية 2021، أي بزيادة تقدر بحوالي 3 ملايين و600 مليون درهم.

إن تخصيص موارد مالية إضافية سيمكن بلا شك من تعزيز الاهتمام بالتدابير ذات الأثر الكبير على القطاع، خاصة ما يتعلق منها بتوسيع العرض المدرسي وتحسين الجودة والدعم الاجتماعي لأبنائنا.

ففيما يتعلق بتعميم التعليم الأولي وضمان جودته، فقد تم التوقيع على ثلاثة اتفاقيات للشراكة حول تطوير وتعميم هذا النمط الدراسي، وقعت هذه الاتفاقيات مع المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي ووزارة المالية ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاوالات الصغرى والتشغيل والكفاءات. وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى العمل على الرفع من معدل التمدرس في التعليم

الأولي من 72,5% المسجلة في موسم 2020-2021 إلى 79% نهاية 2022، خاصة في المناطق القروية وشبه الحضرية، مع تنزيل منظومة مندمجة ومتكاملة لتكوين المربين والمربين وتقوية قدراتهم المهنية والرقي بأدائهم والحرص على انتقاء المتوفرين على الأهلية لمزاولة المهنة، وتوفير الأدوات التعليمية والوسائل الديدداكتيكية والتجهيزات الملائمة التي تراعي خصوصية هذا النمط من التعليم.

ولمحااربة الهدر المدرسي، يتم تركيز الجهود على توسيع البنية التحتية المدرسية وتقريبها من المستفيدين وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لمواجهة المعوقات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون ولوج المدرسة أو متابعة التمدرس. وفي هذا الصدد، فقد استفاد حوالي 3 ملايين و700 ألف تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة" خلال الموسم الدراسي 2021-2022، كما بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من برنامج "تيسير" 2 مليون و500 ألف من التلاميذ.

كما تم كذلك إطلاق برنامج وطني للدعم التربوي يهدف للوقاية من الهدر المدرسي من خلال مخططات جهوية وإقليمية للدعم التربوي تستخدم منهجية جديدة للتدريس تواكب كل تلميذ حسب مستواه. وهي تجربة أثبتت فاعليتها في العديد من الدول ويجرى تجريبها حاليا مع 10.000 تلميذ على أساس تعميمها لتشمل 100.000 تلميذ بداية من السنة الدراسية المقبلة. فضلا عن تنظيم حملات تحسيسية لفائدة التلاميذ للوقاية من الهدر المدرسي وإرجاع المنقطعين ومواكبتهم لمتابعة الدراسة أو تسجيلهم في التعليم غير النظامي.

هذا، وستواصل الحكومة، في نفس هذا السياق، بذل المزيد من الجهود للعناية بالجانب الاجتماعي المواكب للعملية التعليمية، خصوصا ما يتعلق بتجويد حكامه الداخليات والمطاعم المدرسية، إضافة إلى توسيع شبكات النقل المدرسي. وهي الجوانب التي من شأنها تحفيز التلاميذ وتحسين أدائهم الدراسي، خاصة بالعالم القروي.

ومن جانب آخر، تنكب الوزارة على تجديد المنهاج المدرسي في سلك الإعدادي وتكوين أكثر من 35 ألف إطارا تربويا (مفتشون ومديرو المؤسسات وأساتذة) من أجل مواكبة هذا التجديد،

وسيتم كذلك القيام بإصلاح شامل للدعم المدرسي والامتحانات وذلك من خلال ميزانية ب 120 مليون درهم خصص منها 510 مليون درهم لتحسين برامج التوجيه وتخصص 10 ملايين أخرى لاستعمال التكنولوجيا. ولتشجيع التفتح الثقافي للتلاميذ، تم تخصيص 250 مليون درهم للحياة المدرسية برسم سنة 2021-2022.

ولتعزيز العرض المدرسي، وتحسين شروط التعلم والعمل المرتبطة بالمؤسسات التربوية، فقد تمت برمجة غلاف مالي يبلغ 2,3 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2022، ساهم بناء ما يقرب من 230 مؤسسة جديدة منها 30 مدرسة جماعية و43 داخلية. كما تعزم الحكومة توسيع شبكات المدارس الجماعية البالغ عددها اليوم 226 مدرسة يستفيد منها 60.000 تلميذ وتلميذة، لبلوغ طموح إحداث 250 مدرسة جماعية أخرى خلال الخمس سنوات المقبلة بعد النتائج المشجعة التي أظهرها تقييم أثر هذا النموذج فيما يخص مكتسبات الأطفال وانخراط الأساتذة.

كما تم إطلاق برنامج للتدخل الاستعجالي لوضع برامج جهوية وإقليمية لتنفيذ مخططات لتأهيل المؤسسات قبل الدخول المدرسي المقبل وتأهيل الباقي في السنة اللاحقة. حيث تم في هذا الصدد توقيع اتفاقية إطار مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة من أجل الإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع بناء وتأهيل المؤسسات التعليمية. سيمكن هذا الإجراء من تخفيف عبء تدبير هذه المشاريع على المسؤولين التعليميين المحليين والإقليميين والجهويين مما يمكنهم من التركيز أكثر على قيادة وتدبير التعليم والتعلم.

وبرسم سنة 2022 ستخصص 44 مليون درهم لدعم الرياضة المدرسية يتم توجيهها لتأهيل البنيات الرياضية بالمدارس وإنشاء 250 مركز رياضي بالمؤسسات الابتدائية التي لا تتوفر على هذه المراكز وإرساء مسار "رياضة ودراسة" ب 75 مؤسسة. ويستفيد 5000 تلميذ من المسلك.

أما فيما يخص تطوير الرقمنة والربط بشبكة الإنترنت، تهدف الحكومة إلى تعميم الإنترنت في 90 في المائة من المدارس في إطار تصور متكامل يعزز المنظومة المعلوماتية في قطاع التعليم عن طريق تجديد المعدات وتوسعة نظام مسار.

فيما يخص اللغة الأمازيغية، فالعمل جار على متابعة تعميم تدريسها حيث سيبلغ عدد المدارس حوالي 1,941 مدرسة ابتدائية سنة 2022، مع التكوين الأساسي والمستمر للأساتذة والمفتشين وأطر الإدارة التربوية في اللغة الأمازيغية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أبانت مختلف التحديات التي يعرفها عالم اليوم، بأن تحقيق السيادة الكاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية مشروط بإصلاح شامل للمنظومة التربوية، بهدف ضمان الحق في التعليم الجيد والمتنوع والدامج لجميع المواطنين والمواطنات.

ووعيا بذلك، واستنادا للتوجهات الملكية السامية بخصوص تمكين كل الشباب من الفرص والمؤهلات اللازمة للانخراط بشكل فعال في الحياة الاجتماعية والمهنية، وضع البرنامج الحكومي ضمن أولوياته تحقيق هدف "المدرسة العمومية المنصفة" كأحد الركائز الأربعة لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية التي تضمن تكافؤ الفرص للجميع وتضمن بذلك كل الرأسمال البشري لبلادنا بدون هدر ولا تمييز.

إن الحكومة بكل مكوناتها وأجهزتها المؤسساتية عازمة كل العزم على تعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لكي نجعل من المدرسة العمومية رافعة حقيقية تترجم طموح المغرب في التحول إلى قوة رائدة بفضل قدرة مواطنيه وفي خدمة رفاههم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.